

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(39)/3
28 July 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية التاسعة والثلاثون

جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية التاسعة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	الأول - الأنشطة المضطلع بها من قبل الأونكتاد لصالح أفريقيا
٧	الثاني - مسائل أخرى
٨	الثالث - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل
	المرفقات
٩	الأول - جدول أعمال الدورة التنفيذية التاسعة والثلاثين للمجلس
١٠	الثاني - الحضور

الفصل الأول

الأنشطة المضطلع بها من قبل الأونكتاد لصالح أفريقيا

(البند ١ من جدول الأعمال)

١ - عُرِضَتْ على المجلس، لأغراض نظره في هذا البند من جدول الأعمال، الوثيقة التالية:

"الأنشطة المضطلع بها من قبل الأونكتاد لصالح أفريقيا: تقرير الأمين العام للأونكتاد" (TD/B/EX(39)/2).

البيانات العامة

٢ - ذَكَرَ الأمين العام للأونكتاد بالدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان الأفريقية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقال إن الركنتين الرئيسيتين لعمل الأونكتاد فيما يتصل بأفريقيا يتمثلان في إجراء البحوث والتحليلات في مجال السياسة العامة بهدف زيادة مجموعة خيارات السياسة الوطنية والدولية المتاحة لتعزيز تنمية أفريقيا في المجالات التي تدخل في نطاق اختصاص الأونكتاد، وتوفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني التي تشمل جميع الأنشطة القطاعية للأونكتاد تقريباً، بما في ذلك السياسة التجارية، وتيسير التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والتأمين، وإدارة الديون. وأضاف قائلاً إن الأونكتاد يعلق أهمية كبيرة على عمله بشأن أفريقيا، وإن ما يقدم من مقترحات حول كيفية تعزيز الدعم الذي يقدمه إلى هذه القارة وإلى عملية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا سيكون موضع ترحيب.

٣ - وقال المنسق الخاص لأفريقيا إن التقرير المعروض على المجلس واضح بذاته ولذلك فإنه سيتناول التطورات الجديدة التي حدثت منذ إنجاز هذا التقرير، مع التركيز بصورة رئيسية على تقرير عام ٢٠٠٦ الذي سيصدر قريباً بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وأشار إلى أن معدل النمو الاقتصادي لأفريقيا في عام ٢٠٠٥ قد وصل إلى ٥,٣ في المائة، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى الأداء الجيد لمصدري المعادن والنفط والارتفاع العام الذي سجل في الطلب العالمي على السلع الأساسية، ولا سيما من قبل الصين والهند. وقال إن التزام المجتمع الدولي بمضاعفة المعونة التي يقدمها إلى أفريقيا هو التزام جدير بالثناء ولكن ثمة أسئلة تُطرح فيما يتعلق بكون المعونة "إضافية" للمساعدة في تخفيف أعباء الديون. وقال إن المشككين قد ظلوا يشددون على بعض القضايا مثل القدرة الاستيعابية، والحكم الرشيد، وتقلص الجهود المالية للبلدان المتلقية للمعونة، فضلاً عن إمكانية ظهور "المرض الهولندي". وأضاف قائلاً إن تقرير عام ٢٠٠٦ بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا سيعالج بعض هذه القضايا وما يتصل بها من قضايا أخرى. وسوف ينطلق هذا التقرير من فرضية مفادها أنه سيتم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بمضاعفة المعونة، إلا أنه بالنظر إلى النظام الحالي "الفوضوي" لتقديم المعونة، سوف يتم تقديم توصيات لإنشاء بنية متماسكة وأكثر شفافية في مجال المعونة تأخذ في الاعتبار الأولويات الإنمائية للبلدان المتلقية من أجل زيادة فعالية المعونة في مجال التنمية. وأوضح أن المسألة الحاسمة المتمثلة في تعبئة الموارد المحلية لأغراض التنمية سوف تكون موضوع تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

٤- وقال ممثل باكستان، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن هناك بعض القضايا التي ينبغي معالجتها بمزيد من العزم، ومن هذه القضايا ما يتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فبالرغم من أن أفريقيا قد سجلت نمواً اقتصادياً قوياً في السنة الماضية، فإن الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال بعيدة المنال: فالنمو الذي تحقق لم يساعد في الحد من الفقر. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يفي بالالتزام المالي الذي قطعه على نفسه في عام ٢٠٠٥ خلال القمة العالمية، وأنه يمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً محورياً فيما يتصل بتقديم المساعدة التقنية وفي إعادة توجيه اهتمام المجتمع الدولي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

٥- وأشار إلى التقرير الذي أعده الأونكتاد في عام ٢٠٠٥ بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا والذي يركز فيه على إعادة التفكير في دور الاستثمار الأجنبي المباشر فقال إنه ينبغي إعداد تقارير مماثلة فيما يتصل بمناطق نامية أخرى مثل أمريكا اللاتينية وآسيا، مع التشديد على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية. وأوضح أن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في متابعة عملية استعراض نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية + ٥ وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية. وقال إنه يمكن للأونكتاد أن يساعد البلدان الأفريقية التي استفادت من شطب الديون وذلك فيما يتعلق بكيفية استخدام الحيز المالي الذي نشأ عن ذلك للاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما، يمكن للأونكتاد أن يبحث تأثير المضاعفة الموعودة للمعونة على تنمية أفريقيا. وأضاف قائلاً إن الجولة الثالثة من المفاوضات بشأن نظام الأفضليات المعمم ينبغي أن تسمح للبلدان المشاركة بزيادة صادراتها والاستفادة من تحرير التجارة في سياق التجارة بين بلدان الجنوب. وأوضح أن الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا وآسيا لا بد أن تؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية لكلتا المنطقتين، وأنه ينبغي للأونكتاد أن يركز على دراسة تأثير هذه الشراكة على التنمية الاقتصادية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل دعم الإطار المتكامل للمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة، وأن يعزز عمل شُعْبِهِ الموضوعية بغية مساعدة البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦- وشدد ممثل الجزائر، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، على أن ما يضطلع به الأونكتاد من بحوث تحليلية وما يقدمه من مساعدة تقنية فيما يتصل بأفريقيا يبرز الالتزام القوي للبلدان الأفريقية بعمل الأونكتاد. وكما يتبين من الإحصاءات التجارية التي أظهرت وجود اتجاه نحو الانخفاض في حصة أفريقيا من التجارة الدولية على مدى السنوات العشرين الأخيرة، فإن التوصيات المتعلقة باستراتيجيات التنمية التي قدمتها منظمات دولية أخرى قد أخطقت. وقد قدم الأونكتاد الحادي عشر رؤية جديدة إزاء قضايا التنمية في وقت يشهد تغييراً في جغرافية العلاقات الاقتصادية الدولية. وقال إن التعاون الوثيق بين أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأونكتاد ينبغي أن يتواصل، وكذلك المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد لأفريقيا في مجالات التنمية والحد من الفقر، والنقل، والاستثمار، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها الأونكتاد، ما زالت أفريقيا بحاجة للتنمية، وبالتالي فإن خطة من نوع "خطة مارشال" هي وحدها التي ستكفل إطلاق ديناميات التنمية من خلال عملية ربط عملي لوظائف البحث والتحليل بأنشطة المساعدة التقنية، ولا سيما من أجل تحسين البنى التحتية، بغية تعزيز القدرة التنافسية لصادرات أفريقيا. وقال إنه ينبغي للشركاء من البلدان المتقدمة إشراك البلدان النامية بهدف توفير الموارد المالية الكبيرة اللازمة لمواجهة التحديات. وأشار إلى أن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان النامية في سعيها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا تنعكس في "التقرير عن الأنشطة المضطلع بها

من قبل الأونكتاد لصالح أفريقيا". وقال إنه ينبغي معالجة المشاكل اللغوية التي تواجه البلدان الناطقة بالفرنسية في استخدام التقارير التي تصدر عن الأونكتاد.

٧- وقال ممثل النمسا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي وكذلك باسم بلغاريا ورومانيا المنضمتين إلى الاتحاد، إن الاتحاد الأوروبي يقدر العمل الذي يضطلع به الأونكتاد لصالح أفريقيا. وأوضح أن للاتحاد الأوروبي علاقة مميزة مع أفريقيا، وهي علاقة تنطوي على حوار سياسي معزز بين الطرفين. وأشار إلى أن ثمة مبادرتين رئيسيتين قائمتين بالفعل وتستحقان تسليط الضوء عليهما، وهما: مبادرة توافق الآراء الأوروبي من أجل التنمية، لإرساء أساس متين لزيادة التماسك والتنسيق والاتساق ولزيادة فعالية المعونة وكفاءتها؛ ومبادرة استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا، وهي تمثل اتفاقاً أوروبياً - أفريقياً للتعزيز بتنمية أفريقيا، وهي تتعامل مع أفريقيا للمرة الأولى ككيان واحد وتركز على احتياجاتها الرئيسية لأغراض التنمية المستدامة. وقال إن اتفاقات الشراكة الاقتصادية تشكل أدوات للتنمية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي والحد من الفقر في بلدان منطقة آسيا والكاريبي والمحيط الهادئ.

٨- وتابع قائلاً إن هناك ثلاثة مجالات رئيسية تستحق أن يتم التشديد عليها بصفة خاصة في إطار الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا، وهذه المجالات هي: التحليل التجاري، وبرامج بناء القدرات، ومشاريع المساعدة التقنية، وجميعها مجالات تهدف إلى مساعدة البلدان الأفريقية على المشاركة في النظام التجاري العالمي والاستفادة منه. وقال إن ثمة حاجة لتحسين استراتيجية الأونكتاد في مجال التواصل والاتصال من أجل ضمان وصول رسائل السياسة العامة الرئيسية إلى عمليات رسم السياسات العامة الرفيعة المستوى. وأوضح أن الاحتياجات اللغوية للبلدان الأفريقية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، التي تستخدم لغات رسمية غير اللغات الرسمية للأمم المتحدة ينبغي أن تعالج في إطار برامج بناء القدرات والمساعدة التقنية. وينبغي للدول الأعضاء والأمانة بذل جهد لتحسين نشر منتجات الأونكتاد، وينبغي للأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يأخذا في الاعتبار إلى حد أبعد العمل الذي يضطلع به كل منهما.

٩- وأضاف قائلاً إن سنة ٢٠٠٥ كانت، من نواحٍ عديدة، سنة عمل من أجل أفريقيا وذلك بالنظر إلى جملة أمور منها الاستعراض العالمي للأهداف الإنمائية للألفية من قبل الجمعية العامة، والالتزامات التمويلية من قبل مجموعة الثمانية، وتقرير اللجنة المعنية بأفريقيا. وقال إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو يؤيد توصيات اللجنة المعنية بأفريقيا بأن التنمية ينبغي أن تظل محور تركيز قوي للمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتحسين مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وبدعم زيادة التجارة، بما في ذلك التجارة بين بلدان الجنوب، والتكامل الإقليمي. وقال إنه لعمل الأونكتاد أن يركز بدرجة أكبر على أفريقيا بوسائل منها مثلاً إدماج التجارة في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر واستراتيجيات التنمية المتحكم بها وطنياً. كما ينبغي للأونكتاد أن يحافظ على اتصالات وثيقة مع البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويمكن دعوة ممثل عن لجنة المساعدة الإنمائية لحضور اجتماعات لاحقة وذلك من أجل الحصول على صورة كاملة عن التزامات المانحين.

١٠- وسلط ممثل بنن، الذي تحدث باسم أقل البلدان نمواً، الضوء على عدد من أنشطة الأونكتاد وبرامجه التي تعود بالفائدة على أقل البلدان نمواً وبعض الدول الأفريقية، بما في ذلك البرنامج المشترك المتكامل لتقديم المساعدة التقنية لأفريقيا والإطار المتكامل. وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز أنشطته التحليلية فيما يتعلق بالإطار المتكامل، وينبغي أن ينخرط إلى حد أبعد في التنفيذ الوطني لمجموعة الإجراءات المتخذة لصالح البلدان المستفيدة من فئة أقل البلدان نمواً. وأضاف قائلاً إن الجهات المانحة تُحَصِّص على زيادة مساهماتها الخارجة عن الميزانية في دعم عمل الأونكتاد بغية تعزيز دوره في تنفيذ الإطار المتكامل، وبخاصة من خلال اتخاذ إجراءات ميدانية ملموسة. وينبغي للأونكتاد أن ييقي على الأولوية المعطاة لأقل البلدان نمواً التي تشكل البلدان الأفريقية أغلبيتها وذلك في تخصيص برامج التعاون التقني وفي العمل التحليلي الذي تضطلع به الأمانة، وهو ما لا ينبغي أن يكون امتيازاً حصرياً يقتصر على البرنامج الخاص لصالح أقل البلدان نمواً. وأشار إلى أن الدول الأعضاء ينبغي أن تشارك في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لخطوة عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً، وهو الاستعراض المزمع إجراؤه في نيويورك في أيلول/سبتمبر. وفي هذا الصدد، قال إن أقل البلدان نمواً تعرب عن شكرها لحكومي النرويج والنمسا لدورهما في تنظيم الاجتماع المخصص الذي عُقد تحضيراً لاستعراض منتصف المدة؛ وأشار إلى أن هذا الاجتماع قد أسهم في التوصل إلى المحصلة الإيجابية للمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نمواً المعقود في بنن في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

١١- وأضاف قائلاً إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا لا تشهد تحسناً وذلك بسبب الافتقار إلى إجراءات ملموسة لصالح البلدان الأفريقية ضمن أقل البلدان نمواً. وأوضح أن أفريقيا قد هُمشت بالنظر إلى ضآلة حصتها في التجارة الدولية (٢ في المائة) والاستثمار الأجنبي المباشر (٣ في المائة)، وافتقارها إلى الصناعات التي تستطيع التنافس على المستوى العالمي، وضعف البنى التحتية لطرقها البرية وموانئها، وضعف تأهيل قوتها العاملة، فضلاً عن قطاعها الزراعي التقليدي والمتخلف. وأوضح أن هذه العوامل نفسها تعوق الجهود التي تبذلها أفريقيا لخفض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن التزام مجموعة الثمانية بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا وشطب الديون المتعددة الأطراف لصالح ١٨ بلداً هو التزام مرحب به ولكنه لا يزال يتعين تلبية احتياجات أفريقيا للتمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢- ونوه ممثل الصين بقدرة الأونكتاد على الاضطلاع بأعمال تحليلية تتوافق مع احتياجات أفريقيا. وقال إن جهداً كبيراً قد بُذل في إعداد عمليات "استعراض سياسة الاستثمار"، ولكن هناك بلداناً كثيرة لا تزال على "قائمة الانتظار". وأشار إلى أن الصين سوف تنظم اجتماعاً للبلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية وسوف يدعى الأونكتاد إلى حضوره من أجل تقاسم خبراته مع البلدان المشاركة.

١٣- وأكد نائب الأمين العام للأونكتاد للوفود بأن الأونكتاد سيسعى جاهداً لزيادة استخدام اللغتين البرتغالية والفرنسية في عمله. وقال إنه إذا أرادت الدول الأعضاء من الأونكتاد أن يعد تقريراً خاصاً بأمريكا اللاتينية وآسيا مماثلاً لتقريره المتعلق بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا، فإن الأمانة سوف تكون مستعدة للقيام بذلك بالتعاون مع اللجان الإقليمية المعنية، رغم أنها قد نشرت بالفعل دراسة عن اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل العالم كله. وأوضح أن محور تركيز الأونكتاد لا يقتصر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب بل إنه يشمل أيضاً دور هذه التدفقات في النمو الاقتصادي. وقد قبلت الدعوة التي وجهها الممثل الصيني إلى الأونكتاد للمشاركة في الاجتماعات التي ستعقد مع البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية.

١٤ - ورداً على الأسئلة التي طُرحت، أوضح المنسق الخاص لأفريقيا أنه يجري تناول مسألة فعالية المعونة في تقرير عام ٢٠٠٦ بشأن التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وأن أي تقرير بشأن المعونة يحتاج إلى استخدام بيانات لجنة المساعدة الإنمائية. وقال إنه ليس هناك اعتراض على اقتراح دعوة خبير من لجنة المساعدة الإنمائية. وأشار إلى أن التقارير المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا تُنشر على أوسع نطاق ممكن. ورغم أن هذه التقارير قد لا يُستشهد بها في منشورات أخرى تتعلق بتنمية أفريقيا، فإن من الممكن العثور في تلك المنشورات على بعض ما ورد فيها من توصيات في مجال السياسة العامة. ورداً على ممثل بنن، شدد على أنه لا يكفي أن يقال للحكومات الأفريقية ما ينبغي لها أن تفعله لكي تنمو، بل إن من المهم بالقدر نفسه توفير الموارد اللازمة وضمان التحكم الوطني بالسياسات. وأوضح أن التحليلات والتوصيات التي وردت في تقارير سابقة بشأن التنمية في أفريقيا لا تزال صالحة في غياب أي تطور بارز في هذه القارة. وأشار إلى أن الهدف يتمثل الآن في تمكين البلدان التي لا تسير على المسار المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من الاقتراب من هذه الأهداف قدر الإمكان. وقال إنه سيتم الإبلاغ عن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك في إطار التقرير التالي الذي ستعده الأمانة عن الأنشطة المضطلع بها من قبل الأونكتاد لصالح أفريقيا.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

١٥ - أحاط المجلس علماً بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن "الأنشطة المضطلع بها من قبل الأونكتاد لصالح أفريقيا" (TD/B/EX(39)/2).

الفصل الثاني

مسائل أخرى

(البند ٣ من جدول الأعمال)

تقرير عن اجتماع الخبراء المخصص للتحضير لاستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال العقد ٢٠٠١-٢٠١٠

١٦- قالت ممثلة النمسا التي تحدثت بصفتها الرئيسة المشاركة لاجتماع الخبراء المخصص إن الاجتماع قد شهد حضوراً جيداً واشتمل على مناقشات مثيرة للاهتمام وأسفر عن إعداد ملخص متوازن صادر عن رئاسته. وأشارت إلى أن عمل الاجتماع كان مفيداً في إتاحة نجاح الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وإن تقرير الاجتماع لن يشكل فقط مساهمة مفيدة في استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً ولكنه يعكس أيضاً العمل المفيد المضطلع به من قبل الأونكتاد لصالح أقل البلدان نمواً.

الإجراء الذي اتخذته المجلس

١٧- رحب المجلس بتقرير اجتماع الخبراء المخصص (UNCTAD/LDC/MISC/2006/10) وطلب إلى رئيس المجلس أن يحيل التقرير إلى نيويورك كمساهمة في استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال العقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

دورة المجلس المقبلة

١٨- وافق المجلس على جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني لدورته العادية الثالثة والخمسين (انظر الوثيقة TD/B/53/1)، فضلاً عن الجدول الزمني للجزء الثالث من دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين (استعراض منتصف المدة).

الفصل الثالث

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

افتتاح الدورة

١٩ - افتتح الدورة السيد كوام باواه - إيدوسيه (غانا)، نائب رئيس المجلس الذي تولى أيضاً رئاسة الدورة.

إقرار جدول الأعمال

٢٠ - أقر المجلس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(39)/1، بصيغته المعدلة (وللاطلاع على جدول الأعمال بالصيغة التي أقر بها، انظر المرفق الأول أدناه).

المكتب

٢١ - تألف مكتب المجلس من الأعضاء الذين انتخبوا في دورته الثانية والخمسين. وبالتالي فإن مكتب المجلس كان مكوناً على النحو التالي:

الرئيس:	السيد رانسفورد أ. سميث	(جامايكا)
نواب الرئيس:	السيد خوان أنطونيو مارش	(إسبانيا)
	السيد ويغر كريستيان سترومن	(النرويج)
	السيد خوان أنطونيو فيرنانديس بالاسيوس	(كوبا)
	السيدة بريجيتا ماريا سيفكير - إيبيري	(ألمانيا)
	السيد يوري أفاناسييف	(الاتحاد الروسي)
	السيدة ميليسا كيهوي	(الولايات المتحدة)
	السيد سامح شكري	(مصر)
	السيد كوام باواه - إيدوسيه	(غانا)
	السيد غيان تشاندرا أتشاريا	(نيبال)
	السيد موسى بريزات	(الأردن)
المقرر:	السيد ليفان لوميدزيه	(جورجيا)

تقرير المجلس عن أعمال دورته التنفيذية التاسعة والثلاثين

٢٢ - أذن المجلس باستكمال تقرير دورته التنفيذية التاسعة والثلاثين تحت إشراف الرئيس.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة التنفيذية التاسعة والثلاثين للمجلس

- ١- إقرار جدول الأعمال
- ٢- الأنشطة المضطلع بها من قبل الأونكتاد لصالح أفريقيا
- ٣- مسائل أخرى:
- (أ) التقرير عن اجتماع الخبراء المخصص للتحضير لاستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال العقد ٢٠١٠-٢٠٠١
- (ب) دورة المجلس المقبلة
- ٤- تقرير المجلس عن أعمال دورته التنفيذية التاسعة والثلاثين

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

إثيوبيا	سويسرا
إسبانيا	الصين
أفغانستان	غينيا
إندونيسيا	فرنسا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الفلبين
إيطاليا	فنلندا
باكستان	كندا
البرتغال	مالطة
بلجيكا	مالي
بلغاريا	مدغشقر
بنغلاديش	المملكة العربية السعودية
بنن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
بولندا	موريتانيا
بيلاروس	النمسا
جامايكا	الهند
الجزائر	الولايات المتحدة الأمريكية
الجمهورية التشيكية	اليابان
سلوفاكيا	اليمن

٢- وحضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ولكن غير الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الكرسي الرسولي

تيمور - ليشتي

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EX(39)/INF.1.

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الجماعة الأوروبية

جامعة الدول العربية

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٤- وكانت الوكالة التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

الفئة الخاصة

المعهد الدولي للمحيطات

— — — — —